

## ”قمة الريو + 20“: التنفيذ هو المفتاح

يتزايد التهميش الاجتماعي، بل وحتى الإقصاء، عبر العالم. ويمثل تحرير الشباب والنساء والسكان الأصليين وفقراء الريف والحضر وغيرهم من الفئات المهمشة الأخرى، فضلاً عن طبقة وسطى تقبع تحت الخطر، تحدياً غير مسبوق بالنسبة للحكومات والأمم المتحدة. وقد تفاقمت الأزمة الإيكولوجية - من استنزاف للموارد إلى التلوث وتغير المناخ - سوءاً منذ عام 1992. وتوفر حقوق الإنسان بُعداً مهماً تتقاطع معه التنمية المستدامة: فعلى «قمة الريو + 20»، إذن، أن تركز على تنفيذ التنمية المستدامة. كما أن ثمة حاجة ملحة لتقوية التدابير المؤسسية بما يتوافق ومبادئ «الريو».

تشي يوك لينغ

شبكة العالم الثالث، ماليزيا

### إطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة

أجندة التنمية المستدامة:

- مراقبة التقدم المحقق في عملية التنفيذ، بما في ذلك التعهدات توفيراً للخبرات والتقانة اللازمة للتنفيذ والإيضاء بالأعمال تصحيحاً ومعالجة للتحديات؛
  - تقويم التكامل المتوازن للدعائم الثلاث في النظام الدولي، وإنشاء الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ التعهدات وتحديد الفجوات التي تؤثر في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة؛
  - تعزيز مشاركة المجتمع المدني في أجندة التنمية المستدامة.
- هذا، ويتطلب "إطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة" أمانة عامة ابتغاءً لما يلي: (أ) توفير البحوث والتحليلات والتقارير والتوصيات لتحذير الحكومات والعامّة حيال الاتجاهات والمشكلات؛ (ب) توفير المساعدة التقنية والنصح بوجه عام؛ (ج) تشكيل التدابير وتنظيم الاجتماعات ونشر التقارير وتعميمها ومتابعة المخرجات. ومن المهم لكل ذلك، أن تأخذ بعين الاعتبار تداعيات الدعائم الثلاث، بحيث تتطور وتنمو كل واحدة منها على نحو متكافئ في المفاهيم والمخرجات والأعمال.

تعدّ الأمم المتحدة المنتدى الأول الذي يمكن فيه التوافق على إطار عمل مؤسسي للتنمية المستدامة (Institutional Framework for Sustainable Development, IFSD) لتكامل دعائم التنمية المستدامة الثلاث وتنفيذ أجندة التنمية المستدامة. في هذا السياق، ثمة حاجة ملحة لتقوية التدابير والإجراءات المؤسسية المتعلقة بالتنمية المستدامة على كل المستويات بما يتوافق ومبادئ "الريو"، وخصوصاً المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة. ولإنجاز ذلك التكامل في ما بين الدعائم الثلاث وتحقيق التنمية المستدامة، ينبغي على "إطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة" أن تنطوي على الأقل على الوظائف التالية:

- تحديد الأعمال الخاصة لتحقيق أجندة التنمية المستدامة؛
- دعم البنى والآليات الإقليمية والوطنية في تطوير استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنفيذها؛
- دعم البلدان النامية للمشاركة على نحو مُجدٍ على كل المستويات الدولية والإقليمية لصنع القرار؛
- توفير التوجيه والإرشاد العالمي حيال الأعمال والإجراءات الخاصة بغية تحقيق

لا يمكن فصل الآمال المتوقعة من وثيقة مخرجات «قمة الريو+20» عن التعهدات والوعود غير المحققة التي اتخذت في مؤتمر الريو عام 1992 في ما يتعلق بالبيئة والتنمية والاتفاقيات وخطط العمل المتتالية ذات الصلة. فالتعهد بإحداث نقلة فكرية من نماذج النمو الاقتصادي غير المستدام وصيغها إلى التنمية المستدامة قد اتخذ على أعلى المستويات السياسية، إلا أنها حتى الآن لم تر نور التطبيق. وتعم في الوقت الراهن لامساواة الدخل ضمن الدول وفي ما بينها. فقد ازدادت الصادرات العالمية نحو خمسة أضعاف، فيما تضاعف تقريباً دخل الفرد على صعيد العالم. ولكن شريحة الـ 20% الأولى من السكان تتمتع بأكثر من 705 من إجمالي الدخل، فيما لا يحصل خُمس السكان في الشريحة الدنيا إلا على 2% منه.

وقد أصبح سعر هذا التوزيع المشوه للثروات مكلفاً إذ اتجه إلى إزالة الرقابة والضبط عن النظام المالي الدولي ليُصاب بعدم الاستقرار، في وقت طبعت نظام التجارة العالمية قواعد مختلفة وغير متوازنة، تعمل ضد مصلحة البلدان النامية. وعندما ضربت الأزمة المالية الاقتصادية العالم، تحمّلت تبعاتها وآثارها غير المتناسبة الأغلبية الساحقة، ولاسيما الفقراء.

كما وافقت البلدان المتقدمة في «الريو» (1992) على أن تكون في طليعة التحول عن أنساق الاستهلاك غير المستدام؛ بيد أنها بقيت من دون كبير تغيير، وبدلاً من ذلك انتشرت في البلدان النامية أساليب حياة مماثلة لتلك السائدة في البلدان المتقدمة، فيما يستمر القضاء على الفقر في أن يكون أمراً محيراً وموضوعاً للمراوغة. فمع تنامي حدة لامساواة

المستدامة» (Commission Sustainable Development, CSD). كما اتفق عليها في كل الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة. هذا، وقد شملت كل عناصر الأجندة المستدامة، أيضاً، في مخرجات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها التي انعقدت منذ عام 1992. كما أن لحقوق الإنسان بوصفها بُعداً مهماً من أبعاد التنمية المستدامة، أيضاً، سابقة وافية إذا ما عدنا إلى "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948. وعلى "الريو+20"، إذن، أن تركز على التنفيذ وحسب.

الدخل في كل البلدان، تهيمن أنساق الاستهلاك المفرط وغير المستدام على خيارات الإنتاج (وبالتالي على استخدام الموارد الطبيعية وتخصيص الموارد المالية)، فيما يُجرّم الفقراء والمهمشون من مستوى معيشة لائق وكريم.

### تجديد التوكيد على مبادئ الريو 1992

جرى تبني مبادئ التنمية المستدامة وأطر عملها، أولاً في الريو 1992، وفيما بعد على التوالي في خطط عمل وبرامج وإجراءات اتفق عليها خلال الجلسات السنوية لـ «لجنة التنمية

## إعادة بناء الثقة

إنّ بناء الثقة أمر ضروري نظراً لتراجع معظم البلدان المتقدمة عن تعهداتها الدولية في ما يعني التنمية المستدامة، حتى أنّ بعضها رفض مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة. والواضح من العملية التحضيرية والنقاشات العديدة ذات الصلة أنه ما يزال هناك تحديد مقبول عالمياً أو يحظى بفهم مشترك، ألا وهو مصطلح "الاقتصاد الأخضر". وفيما ساعدت منظومة الأمم المتحدة (مثل: ESCAP) الدول الأعضاء في التوصل إلى فهم مشترك للنمو الأخضر، إلا أنّ تفاصيله ووظائفه ما تزال غامضة بالنسبة إلى معظم الدول.

أمّا على مستوى الحكومات والمنظمات والمؤسسات الوطنية والمحلية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، يجري عملٌ واسعٌ يجري لتطوير مروحة عريضة من السياسات والبرامج والمشروعات والإجراءات وتنفيذها، وكلها تتعلق بالاهتمام بما هو "أخضر" متوافق مع تأويلاتها وتفسيراتها وتوصيفاتها.

يبد أنّ ما بدا واضحاً بقوة أيضاً من العملية التحضيرية وجود إجماع متنام على تجديد التوكيد على مبادئ "الريو" المتعلقة بإطار عمل للتنمية المستدامة على المستوى الدولي، وبما يسمح بصياغة الاستراتيجيات الوطنية التي من شأنها ترهيف دعائم التنمية المستدامة الثلاث وترشيحها، في موازاة المبادئ والمقاربات والممارسات الفضلى، ولاسيما في المجتمعات الإقليمية، بما في ذلك اللقاء الأخير رفيع المستوى حول "ريو20+" المنعقد في بيجينغ، والحوار الوزاري المنعقد في نيودلهي، فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والنمو الشمول

■ (Inclusive Growth).

أولاً، تجديد التوكيد على المبادئ المتفق عليها دولياً، والمضمّنة في "إعلان ريو دي جانيرو" المتعلق بالبيئة والتنمية في عام 1992، وخصوصاً المبدأ الأساسي القائل بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتمايزة، باعتباره إطار عمل سياسياً للتنمية المستدامة.

ثانياً، تجديد التعهد السياسي بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة المتفق عليها، والبناء على المعارف والخبرات والتجارب المتراكمة على مدى السنوات العشرين الماضية.

ثالثاً، التعهد بتنفيذ "شراكة عالمية منعشة للتنمية المستدامة" على أساس مباشرة الدول دورها المسؤول والتأكيد على ذاتية سياستها المستقلة في مواجهة قوى السوق المتفلّنة التي تتسبّب بعدم الاستقرار والاختلالات على كل المستويات.

رابعاً، في أيّ تعاون يقوم بين القطاعين العام والخاص، ضمان استقلالية السياسة العامة والحكم عن أيّ تأثير غير مناسب يحاول القطاع الخاص تركه، ولاسيما الشركات والمؤسسات الكبرى العابرة للحدود.

خامساً، الاعتراف والإقرار بأهمية التقانة الملائمة للتنمية المستدامة، بما يؤدي إلى إنشاء هيئة حكومية (تضم عدة وزارات) من شأنها أن تسهّل عملية نقل التقانة والابتكار (وأن تتعامل مع الحواجز كحقوق الملكية الفكرية) وبناء القدرات من أجل تقويم التقانة. وقد شدّدت "لجنة التنمية المستدامة" في جلساتها الأولى على الحاجة الملحة إلى تقييم التّقانات من حيث آثارها الصحية والأمنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية.

في الوقت الراهن، نالت الفجوات التي اعتوت تنفيذ أجندة التنمية المستدامة اعترافاً واسعاً. ومن بالغ الأهمية بالنسبة إلى «قمة الريو20+»، إذن، أن تعترف بالأسباب الأساسية الكامنة وراء فشل التنفيذ. وهذه تشمل ما يلي:

- إنّ هيمنة العولمة التي اتّسمت بالتحريك الاقتصادي على أجندة التنمية المستدامة، أنشأت أزمة إيكولوجية واجتماعية وتركز الثروات في أيدي الشركات الكبرى في كلا قطاعي الصناعة والمال، لتقوّض ذاتية السياسة وفسحاتها في الدول. ومثل هذه العولمة تمخّضت نفسها عن أزمت اقتصادية وفاقمت التوترات الاجتماعية والنزاعات وأحلّت الاضطراب وعدم الاستقرار السياسيين.
  - إضعاف التعددية، وهي عنصر بالغ الأهمية بالنسبة إلى التنمية المستدامة.
  - التأثير غير المتناسب والمتفاوت للمؤسسات الاقتصادية العالمية وافتقارها إلى المساواة العامة، بما فيها الأمم المتحدة.
  - الافتقار إلى وسائل التنفيذ (المال، التقانة، بناء القدرات)، التي كانت في عام 1992 بوجه عام جزءاً من شراكة التنمية المستدامة مع تعهد البلدان المتقدمة بتوفيرها.
  - الافتقار إلى تكامل دعائم التنمية المستدامة الثلاث (أي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحماية البيئية)، على كل مستويات السياسة والحاكمية، بالرغم من الجهود البدئية الأولية المتخذة في التسعينيات.
- ولذا، فإنّ ثمة حاجة ملحة إلى ما يلي: